



جامعة الجميع الذكية
EVERYONE'S SMART UNIVERSITY

Everyone's Smart University

Assignment 1 (Spring 2021)

Student Name **Emad Mohammed Alsalmi**

اسم الطالب : **عماد محمد السالمي.**

Students I.D **2021202378.**

الرقم الجامعي

Section

Bachelor

Date

18 / 02 / 2021

Course Code

MGM112

Introduction to economics

أزمة «الكساد العظيم»

إحدى أكبر وأخطر الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم في العصر الحديث، حدثت في عام 1929 واستمرت لأكثر من 10 سنوات، متسببة في آثار مدمرة على العديد من الدول الغنية والفقيرة على السواء، وأصبحت مرجعاً بالغ الأهمية لخبراء الاقتصاد حول العالم، خاصة مع نشوب الأزمات الاقتصادية.

اندلعت شرارة هذه الأزمة مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية، وتحديداً في بورصة نيويورك «وول ستريت» في 29 أكتوبر 1929، وكان ذلك في يوم الثلاثاء فأطلق عليه مسمى «الثلاثاء الأسود»، وذلك عندما طرح 13 مليون سهم للبيع، لكنها لم تجد مشترين، فوجد آلاف المساهمين أنفسهم مفلسين، وخسر مؤشر داوون جونز 89% من قيمته. وكان تأثير الأزمة مدمراً على كل الدول تقريباً؛ الفقيرة منها والغنية على السواء، إذ كان من نتائجها انخفاض التجارة العالمية ما بين النصف والثلاثين، شاملة انخفاض متوسط الدخل الفردي وعائدات الضرائب والأسعار والأرباح. وكانت كبرى المدن في العالم هي أكثر المتأثرين بالأزمة وخاصة المعتمدة على الصناعات الثقيلة، كما توقفت أعمال البناء في معظم الدول، وتأثر المزارعون بهبوط أسعار المحاصيل بحوالي 60% من قيمتها.

واتسع نطاق الأزمة بعد أن حاول أصحاب البنوك الأمريكية اتخاذ إجراءات لمواجهة الأزمة، بسحب كميات كبيرة من السيولة المالية من مصارف في ألمانيا وفرنسا وإنجلترا، مما أدى إلى نقل الأزمة إلى أوروبا.

ولم يفلح الإنفاق الحكومي الذي ارتفع خلال النصف الأول من عام 1930 في إعادة الاقتصاد الأمريكي إلى مستويات ما قبل الأزمة، إذ انخفض إنفاق المستهلكين بنسبة 10% بسبب الخسائر الفادحة بسوق الأسهم، بالإضافة إلى موسم جفاف شديد عصف بالأراضي الزراعية الأمريكية بداية صيف 1930. وبحلول عام 1932، تراوحت نسبة البطالة بين 25% إلى 30% من حجم القوى العاملة، بما يعادل 30 مليون عاطل في أمريكا، وأصبح كثير من الأفراد والأسر بلا مأوى، حتى باتت عائلات تعيش في أكواخ من الكرتون والخيام.

ولم تفلح عروض الائتمان التي قدمتها البنوك بمعدلات فائدة منخفضة في إغراء المستهلكين بالاقتراض، وبدأت الأسعار في التراجع، وانخفضت الرواتب بمنصف 1931، وكان الانكماش في الاقتصاد الأمريكي قد انتقل إلى اقتصاديات الدول الأخرى، بعدما فرضت الحكومة الأمريكية عام 1930 تعرفه جمركية على أكثر من 20 ألف سلعة مستوردة. ونتيجة لذلك تأثرت القارة الأوروبية التي تترابط اقتصاديا مع الولايات المتحدة بشدة، إذ ارتفعت نسبة البطالة في ألمانيا لأكثر من 25%، واستمر قطاعا الصناعة والصادرات في بريطانيا يننان تحت وطأة الكساد.

وتداعت الأزمة على الصعيد السياسي أيضاً، متسببة في صعود الأنظمة الراديكالية والديكتاتورية، وعلى رأسها تولي النازيين لمقاليدهم الحكم في ألمانيا عقب انهيار جمهورية «فايمار» عام 1933 إثر فشلها في تجاوز عواقب أزمة الكساد الكبير على ألمانيا، التي نتج عنها معدلات بطالة مرتفعة وتضخم هائل في الأسعار، وأغلقت أسواق كثيرة في وجه التجارة العالمية وتوقف التبادل التجاري، واتبعت دول كثيرة سياسة الاكتفاء الذاتي مثل النظامين الفاشي في إيطاليا والنازي في ألمانيا.

وأدى انشغال الكثير من الدول في معالجة أزماتها الاقتصادية إلى عدم الالتفات لخطورة ما كان يجري على الصعيد العالمي من انتهاك لقرارات الأمم المتحدة وعودة مبدأ التسلح وخرق المعاهدات الدولية، وقوت الأزمة بطريقة غير مباشرة النظام الشيوعي الذي لم يتأثر حينها من الأزمة الاقتصادية بذات الدرجة التي تأثرت بها الدول الرأسمالية، وهكذا كانت الأزمة الاقتصادية سبباً من أسباب قيام الحرب العالمية الثانية.

الأسباب الجوهرية والحلول

يرجع خبراء الاقتصاد أزمة الكساد إلى طبيعة النظام الرأسمالي، الذي لا يتيح للدول التدخل في نشاط السوق، فعندما تضطرب العلاقة بين العرض والطلب تحدث فوضى اقتصادية تكون نتيجتها أزمة مالية وتحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الحر إلى اقتصاد موجه.

وتعود أسباب زيادة العرض على الطلب إلى دخول عصر الآلات في عملية الإنتاج، الأمر الذي ضاعف المعروض في الأسواق، حيث زادت الآلة من حجم إنتاج المصانع بشكل أكبر بكثير من احتياجات الناس، ما تسبب في تكديس الإنتاج السلعي.

وضمن الحلول التي اتخذتها الولايات المتحدة في ذلك الوقت لتخفيف وطأة الأزمة، إنشاء مؤسسة لرعاية العاطلين عن العمل نتيجة الأزمة عام 1933، وكذلك إصدار قوانين تمنع البنوك من التعامل بالأسهم والسندات. كما أصدرت قانون الإصلاح الصناعي وقانوناً آخر لتحقيق الاستقرار في قطاع الزراعة في أمريكا، وفي فرنسا وبريطانيا أخضعت قطاعات إنتاجية مثل الفحم والميترو للتأميم الحكومي.

واعتمد الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في 1933 عبر برنامجه الإصلاحي المسمى «الصفقة الجديدة»، سياسة معتدلة تجاه تضخم العملة، وتوفير تسهيلات ائتمانية سخية للمصنعين والمزارعين، وشن أنظمة مشددة على بيع الأوراق المالية في البورصات.

وكان أول تشريع اقتصادي لعلاج الأزمة يصدره الكونغرس في عهد روزفلت، يتضمن إيصال المساعدة للشباب العاطلين عن العمل الذين تقع أعمارهم بين 18 و25 سنة، من خلال انخراطهم في مخيمات تشبه المخيمات العسكرية مقابل 30 دولاراً للشهر الواحد للمشاركة في الأنشطة والمشاريع الاجتماعية. وبمرور الوقت استعادت حركة الإنتاج في الولايات المتحدة لتنتهي الأزمة.

أزمة سلاح البترول

اندلعت أحداث هذه الأزمة في 15 أكتوبر من عام 1973 عندما أعلن أعضاء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)، بالإضافة إلى مصر وسورية وتونس، حظر تصدير النفط لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، وشمل الحظر وقف إمدادات النفط إلى الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى التي تؤيد إسرائيل في حربها مع الدول العربية.

وكان الرئيس الأمريكي وقتها ريتشارد نيكسون قد تقدم إلى الكونغرس بطلب اعتماد 2.2 مليار دولار كمساعدات عاجلة لإسرائيل، الأمر الذي دعا السعودية وليبيا ودول عربية أخرى بفرض حظر قوي على الصادرات النفطية إلى الولايات المتحدة، وحينها لم يمهّل الملك فيصل بن عبد العزيز -رحمه الله- الرئيس الأمريكي نيكسون أي مهلة للتفاوض، حيث اتخذ قرار الحظر في 19 أكتوبر 1973، وكانت هذه هي أول مرة تربط فيها السعودية بين تصدير نفطها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبين سياسة واشنطن في الشرق الأوسط، وكان من نتائج ذلك القرار الشهير ترك الكيان الصهيوني لوحده في مواجهة الدول العربية فأنتهى الأمر بانتصار العرب.

ورغم أن الحظر استمر لنحو 5 أشهر فقط، وتركز حينها على الولايات المتحدة وهولندا تحديداً، حيث قامت هولندا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وسمحت للأمريكيين باستخدام مطارات هولندا لإمداد ودعم إسرائيل، إلا أنه أدى إلى تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي استمرت تبعاتها لنحو عقد ونصف، حيث بدأت بارتفاع هائل في أسعار النفط وبعد انتهاء حرب أكتوبر بأقل من شهرين خسرت بورصة نيويورك 97 مليار دولار ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصناعات اليابانية وخاصة في مجال السيارات تنافس المنتجات الأمريكية، ونتيجة لتأثر الاقتصاد الأمريكي جراء حظر النفط، قدم حينها وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر طلب إنشاء الاحتياطي النفطي الإستراتيجي، فوافق الرئيس الأمريكي جيرالد فورد في 1975 على الفور.

ومن التبعات المباشرة لهذه الأزمة أنها أدت إلى قيام عدد من الدول الأوروبية والغربية بوضع قيود لترشيد استخدام النفط، وقررت بعض الدول الأوروبية وضع حد للسرعة وحظرت استخدام المركبات في عطلة نهاية الأسبوع، واضطر الملايين إلى استخدام الدراجات الهوائية والعودة إلى ركوب الدواب كوسيلة للمواصلات، وفي الولايات المتحدة كان هناك شح في الوقود وأغلقت المئات من محطات البنزين. أما على المدى البعيد، فقد تسببت الأزمة في سلسلة طويلة من الركود وارتفاع معدلات التضخم التي استمرت قائمة حتى أوائل الثمانينات، واستمر ارتفاع أسعار النفط متواصلاً حتى 1986.

أزمة الأسواق الشرق آسيوية

في يوليو 1997، اندلعت أزمة في الأسواق المالية الآسيوية بدأت بانهيار عملة البات التايلندي، حيث أجبرت الحكومة التايلندية حينها على تعويم البات بعد أن اختفت العملات الأجنبية التي كانت توازن معدلات تحويل العملة، لتتقطع الرابطة بين البات التايلندي والدولار الأمريكي، وكانت هناك جهود مضنية لدعم البات التايلندي في وجه انعدام التوازن المالي الشديد، والذي كانت تجارة العقارات الحقيقية أحد أسبابه البارزة، وكانت تايلند تتحمل في ذلك الوقت أيضاً أعباء ديون خارجية، مما قادها إلى حالة من الإفلاس، ليتبع ذلك انهيار عملتها، ثم انتشرت الأزمة لاحقاً، حيث بدأت عملات كامل جنوب شرق آسيا وكوريا الجنوبية واليابان بالسقوط، وانخفضت أسعار البورصة المالية وكافة المنتجات، مقابل ارتفاع هائل في القروض الخاصة.

وكانت أكثر البلدان تأثراً بالأزمة المالية الآسيوية هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند، تليها بدرجة أقل ماليزيا والفلبين ولاوس وهونغ كونغ، وكذلك الصين وتايوان وسنغافورة وبروناي وفيتنام، وقد عانت جميعها من انخفاض الطلب والثقة في السوق على مستوى المنطقة بأسرها. وحينها ارتفعت نسبة الديون الأجنبية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في اقتصادات اتحاد دول جنوب شرق آسيا (آسيان) لتجتاز 180% خلال أسوأ مراحل الأزمة. وفي مساعٍ لعدم انتشار الأزمة، أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً كلفته 40 مليار دولار لدعم اقتصادات إندونيسيا وتايلند وكوريا الجنوبية الأكثر تأثراً بالأزمة، وكان الهدف من الدعم هو عدم تفاقم الأزمة وامتدادها لتصبح أزمة مالية عالمية، ومع ذلك لم تفلح تلك الجهود كثيراً بإعانة اقتصاد إندونيسيا

المحلي، وقد اضطر الرئيس الإندونيسي الأسبق سوهارتو إلى الاستقالة في 1998 بعد 30 عاماً من الحكم نتيجة الاحتجاجات الشعبية العارمة التي أعقبت ارتفاع الأسعار في بلاده.

أزمة فايروس كورونا

تسبب ظهور فايروس «كورونا» الجديد (كوفيد-19) في أواخر ديسمبر 2019 في الصين وانتقاله إلى أكثر من 115 دولة حول العالم ووصول حصيلته حالياً إلى أكثر من 115 ألف إصابة من ضمنها أكثر من أربعة آلاف حالة وفاة، في إثارة حالة من الهلع العالمي ونشوب أزمة اقتصادية خطيرة ما زالت تداعياتها متواصلة حتى اللحظة، حيث شهد «الإثنين الأسود» انهيار بورصات العالم إلى أدنى مستوياتها منذ نهاية 2008، وحالة من الإنهاك المتواصل للاقتصاد العالمي.

واندلعت شرارة هذه الأزمة في نهاية يناير، وذلك بعد أن قررت الصين فرض الحجر الصحي على مدينة (ووهان) التي ظهر فيها المرض، وأغلقت مئات المصانع بعد انقضاء عطلة رأس السنة الصينية، وكان أول القطاعات المتأثرة من تبعات انتشار الفايروس، السياحة والنقل، تزامناً مع منع العديد من الدول دخول مواطنين قادمين من الصين والدول التي ظهر فيها المرض.

وفي نهاية يناير، تطورت تبعات الأزمة اقتصادياً إذ شهدت الأسواق المالية العالمية من شنغهاي إلى وول ستريت تراجع أسعار المواد الأولية التي تستوردها الصين بكميات كبيرة، فهبطت أسعار النفط بين منتصف يناير ومطلع فبراير بنحو 20% عم البورصات، وشهد الأسبوع الأخير من فبراير انهياراً في البورصات العالمية وتراجع المؤشرات في أوروبا والولايات المتحدة بأكثر من 12%، وهو ما لم يشهده العالم منذ أزمة 2008-2009 حين دخل الاقتصاد العالمي مرحلة انكماش، ولم تكن هذه سوى بداية أزمة متصاعدة.

ونتيجة لمخاطر الانكماش المتوقعة، توجد تحركات عالمية لحماية الاقتصاد من تبعات الفايروس، فأعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في 3 مارس خفض معدلات فائدته الرئيسية، وضخت الصين سيولة في اقتصادها، فيما سعت إيطاليا وألمانيا وفرنسا لدعم شركاتها، وما زالت التحركات قائمة لإنقاذ الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة.

لقد كشفت هذه الأزمة، أن أي مشكلة في مصنع صيني يمكن أن تنتسب في تعطيل سلسلة الإمدادات لمجموعة كاملة من الشركات في العالم، حيث واجه صناعيون في جميع أنحاء العالم من كوريا الجنوبية إلى الولايات المتحدة مروراً بألمانيا واليابان وإيطاليا وفرنسا، صعوبات في التزود بالقطع والمكونات التي ينتجها عادة شركاء صينيون. ولا يزال العالم الآن يعيش تداعيات هذه الأزمة المتفاقمة، ولا يسعنا أن نقول سوى «لو أردت فهم الحاضر فادرس الماضي».